■ تقارير علمية ■

مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية

القاهرة - ١٤ - ١٦ يوليو ٢٠٠١

عرض: عادل عبد الجواد محمد الكردوسى*

نظم مركز / صالح عبد الله كامل ، للاقتصاد الإسلامى ، بجامعة الأزهر - ندوة بعنوان "**مشكلة البطالة فى جمهورية مصر العربية** " بمقر المركز - بجامعة الأزهر - بالقاهرة فى الفترة من ١٤-١٦ يوليو ٢٠٠١ .

وتركزت أهداف الندوة حول ست نقاط هى التالى:

١- التعرف على مشكلة البطالة فى مصر من حيث نشأتها وتطورها وواقعها بشكل يبرز حجمها الحقيقى.

٢- التعرف على أسباب البطالة ، من منطلق أن التعرف على الأسباب يمثل نصف الطريق إلى الحل .

٣- تحديد وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمشكلة البطالة .

٤- تقييم المجهودت الحالية الحكومية وغيرها فى حل مشكلة البطالة .

٥- تقديم مقترحات حول علاج مشكلة البطالة فى مصر .

٦- علاج البطالة من منظور اسلامى.

وقد تحدث فى جلسة الافتتاح أ . د / محمد عبد الحليم عمر - مدير المركز ، مشيرا إلى الهدف من الندوة وبرنامجها وما تتميز به ، من حيث تناولها إحدى المشكلات التى تواجه المجتمع المصرى . ثم تلاه أ / محمد عمر عبد الآخر - رئيس الاتحاد العام للمجتمعات الأهلية الذى بين ما

*د. عادل عبد الجواد محمد الكردوسى - مدير عام مركز الكردوسى للبحوث والدراسات.

تقوم به هذه الجمعيات من مجهودات فى مجال علاج مشكلة البطالة ، وأشار لأهمية هذا الدور فى المستقبل . ثم تحدث اللواء / مصطفى عبد القادر - وزير التنمية المحلية الذى شرح بالتفصيل برامج الحكومة المتعددة للحد من مشكلة البطالة وعدد من تستوعبهم هذه البرامج والتى سيتم تنفيذها فى الفترة القصيرة القادمة . واخيرا استعرض أ . د / أحمد عمر هاشم - رئيس الجامعة موقف الإسلام من العمل والعمال .

وفيما يلى موجزاً للبحوث التى تم عرضها :

قدم / الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، بحثاً بعنوان " دراسة عن **العمالة والبطالة بجمهورية مصر العربية** " أشار فيها أن بيانات العمالة والبطالة تتوفر من مصدرين أساسيين هما:

١- التعدادات السكانية . ٢- بحث العمالة بالعينة .

ثم أشار البحث لتطور قوة العمل من السكان فى مصر، حيث كانت ٥٤٣٢١٩٠ نسمة عام ١٩٥٠ ، ثم أصبحت ١٨٦١٧٠٠٠ نسمة عام ١٩٩٩ . وأن نسبة قوة العمل من الذكور كانت ٩٤,٣٪ عام ١٩٥٠ ونسبة الإناث ٥,٧٪، فى حين بلغت نسبة قوة العمل من الذكور ٧٩٪ من جملة قوة العمل عام ١٩٩٩، ووصلت قوة العمل من الإناث ٢١٪ من جملة قوة العمل عام ١٩٩٩ .

أما بخصوص ظاهرة البطالة فى مصر فقد بلغ عدد المتعطلين ١١٢٥٣٥ نسمة عام ١٩٥٠ بنسبة قدرها ٢,١٪ من جملة قوة العمل ، وأن عدد المتعطلين وصل ١٤٨١٨٠٠ نسمة عام ١٩٩٩ بنسبة ٨٪ .

وعرض البحث للمتعطلين حسب الحالة التعليمية والمؤهلات العلمية والنوع ، حيث وصلت نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات المتوسطة إلى ٧٢٪ فى تعداد ١٩٩٦ ، ووصلت إلى ٦٩,٦٪ فى بحث العمالة بالعينة ١٩٩٩ ، وبلغت نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات الجامعية ١٢,٢٪ فى تعداد ١٩٩٦ ، و ١٨,٣٪ فى بحث العمالة بالعينة ١٩٩٩ .

وقدمت د / ماجدة أحمد شلبى ، بحثاً بعنوان "حول **مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل فى الاقتصاد المصرى: الأسباب والإستراتيجيات المفترضة**" ، وقسمت البحث لثلاثة أجزاء، الجزء الأول بعنوان " دراسة وتحليل مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل فى مصر " ، حيث بينت أن الاهتمام بمشكلة البطالة يرجع لأثرها المباشر فى معدل النمو الاقتصادى ، بالإضافة لتأثيرها

الاجتماعى .

وبخصوص تحليل مشكلة البطالة فى مصر ، أشارت إلى :

أولاً : دراسة طبيعة مشكلة البطالة فى مصر ، وتشمل الفترة الأولى : عقد الستينات وبداية السبعينات . والفترة الثانية : ١٩٧٥ - ١٩٨٥ - بداية البطالة السريعة، والفترة الثالثة : ١٩٨٥ - ١٩٩٥ النمو البطىء والبطالة المرتفعة .

ثانياً : توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية المختلفة .

ثالثاً : خصائص سوق العمل فى مصر ومحدداته والداخلين الجدد فى هذا السوق .

رابعاً : الهيكل العمرى والتعليمى للقوى العاملة .

خامساً : سمات البطالة .

سادساً : أوضاع البطالة فى مصر خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٦ .

سابعاً : العوامل الرئيسية والأسباب المسئولة عن اختلال التوازن بين العرض والطلب فى سوق العمل والتشغيل وظهور البطالة .

ثامناً : تفسير اتجاهات العمالة والبطالة وأسواق العمل فى مصر خلال العقود الأربعة الماضية.

وكان الجزء الثانى حول : أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على سوق العمل والتشغيل وأوضاع البطالة فى مصر .

وقد أوضحت فى هذا الجزء الآتى :

أولاً : بعض الآثار الهامة لتنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى على أوضاع التشغيل فى بعض بلدان العالم الثالث ، وقدمت نماذج لكل من تركيا ، وغانا، والمكسيك .

ثانياً : آثار وانعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادى على أوضاع سوق العمل والتشغيل فى مصر .

ثالثاً : آثار خفض الإنفاق العام على أوضاع سوق العمل والتشغيل فى مصر فى إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي .

رابعاً : آثار برنامج الخصخصة فى إطار سياسات الإصلاح الاقتصادى على أوضاع سوق

العمل فى مصر.

خامساً : الصندوق الاجتماعى وأثره فى التخفيف من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى على قوة العمل .

أما الجزء الثالث فأشارت فيه إلى: الاستراتيجيات والبرامج المقترحة لمواجهة مشكلة البطالة واختلالات سوق العمل والتشغيل فى مصر ، كالتالى:

أولاً : استراتيجية النمو كثيف العمالة التى تحقق العمالة الكاملة فى الأجل المتوسط والطويل .

ثانياً : استراتيجية قومية لمواجهة البطالة واختلالات سوق العمل .

ثالثاً : استراتيجية متكاملة لتفعيل دور الصناعات والمشروعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة .

رابعاً : الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة فى مواجهة مشكلة البطالة .

وعرض د / عادل عبد الجواد محمد الكردوسى ، ورقة بعنوان " **الحد من البطالة ووقاية المجتمع المصرى من الجريمة** " ، أوضح فيها أن مشكلة البطالة تمثل إحدى المشكلات التى لها كثير من الآثار السلبية على المجتمع الذى تزيد فيه ، ومن هذه الآثار زيادة مرتكبى السلوك الإجرامى من العاطلين، لذلك تأتى ضرورة الاهتمام باتخاذ كافة الوسائل للحد من زيادة حجم البطالة فى المجتمع المصرى ، حتى يمكن تحقيق التنمية المتواصلة والمستدامة ووقاية المجتمع من زيادة حجم الجريمة .

وأشار لأهم المفهومات المستخدمة وهى : العاطل ، والجريمة ، والوقاية .

بالنسبة للبطالة فى المجتمع المصري : يتضح عدم دقة الأرقام المعبرة عن الحجم الحقيقى لهذه المشكلة ، ولكن يلاحظ اتجاه البطالة للزيادة ، فبعد أن كانت ٢,٢٪ عام ١٩٦٠ ، وصلت إلى ٧,٧٪ عام ١٩٧٦ ، ثم ١٠,٧٪ عام ١٩٨٦ ، ثم وصلت إلى ١٧,٥٪ للفترة ٨٩ / ١٩٩٢ ، فى حين تشير البيانات إلى أن عدد العاطلين بلغ ٥ ملايين عاطل عام ٢٠٠١ .

على الرغم من تضارب الأرقام وعدم الشفافية فى ذكر حجم البطالة الحقيقى وتصنيفها، اتجاه معدل البطالة للزيادة من عام لآخر ، مما يستدعى ضرورة اتخاذ كافة الوسائل لحل هذه المشكلة .

وبخصوص بعض الآثار الناتجة عن البطالة ، فهى مشكلة لها جوانبها السلبية اقتصادياً،

واجتماعياً وسياسياً ونفسياً، وهى تؤثر على الفرد أولاً ثم الأسرة والمجتمع ، وقد تؤدى إلى عدم الاستقرار الأمنى وإثارة القلاقل والاضطرابات داخل المجتمع الذى ترتفع فيه معدلات البطالة. لذلك يزداد حجم المتعطلين وبدون عمل من مرتكبى السلوك الإجرامى فى المجتمع المصرى .

أما بخصوص التصور للحد من البطالة فقد ذكر البحث أنه فى أوائل الستينيات اعتمدت سنغافورة استراتيجية إنمائية قائمة على الصناعات التحويلية التى تتسم بكثافة استخدام اليد العاملة ، وأن بعض البلدان اتجهت نحو استراتيجيات تنموية ، تعتمد على خلق فرص عمل (الاتجاه لاستخدام اليد العاملة بكثافة) سواء فى الزراعة أو الصناعات الصغيرة ، أو الصناعات التحويلية .

حيث إن التصدى لأزمة البطالة فى البلاد النامية يحتاج إلى مستويين : المستوى الأول هو مستوى إجراءات الأجل القصير ، بهدف التحكم فى أزمة البطالة أو الحد منها والتخفيف من آثارها السلبية ، والمستوى الثانى هو مستوى إجراءات الأجل الطويل، بحدوث تغيرات أساسية أو هيكلية عن طريق توفير فرص إنتاجية متزايدة للتوظف تتناسب مع أعداد من يدخلون سنوياً إلى سوق العمل، بهدف التوظيف الكامل.

وأشار للمشروعات الكبرى، ومنها مشروع تنمية جنوب الوادى كمدخل لحل مشكلة البطالة .

قدم / أ . د . حسين الجمال، بحثاً بعنوان " **دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى حل مشكلة البطالة** " ، حيث أشار إلى أن الصندوق الاجتماعى للتنمية أنشئ بموجب القرار الجمهورى رقم ٤٠ لعام ١٩٩٠ ، وكان ومازال من أهم أهدافه خلق فرص عمل جديدة ، للمساهمة فى حل مشكلة البطالة بوجه عام وتخفيف الآثار السلبية لعملية الإصلاح الاقتصادى المصرى بوجه خاص .

ووضح أن الصندوق الاجتماعى للتنمية معنى بالاهتمام بذلك النوع من البطالة الناجم عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى ، إلا أنه سعى إلى توسيع قاعدة المستفيدين من برامجه وخدماته بحيث شملت بالفعل قطاعات أعرض وأوسع مما كان متصوراً له عند بداية إنشائه .

وألمح إلى أن مشكلة البطالة فى مصر تعانى من عدم وضوح بعض المفاهيم، وتناول رؤية الصندوق الاجتماعى للتنمية فى حل مشكلة البطالة من خلال :

١- حصر وتحليل أسباب مشكلة البطالة التى طرحها الخبراء والمسئولون والمهتمون بمشكلة البطالة .

٢- اقتراح الحلول والإجراءات الفعالة لمواجهة أسباب البطالة الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية وتقييم أوجه القوة والقصور فى سير أداء الاقتصاد المصرى .

أما بخصوص دور الصندوق الاجتماعى للتنمية فى التخفيف من مشكلة البطالة فهو توفير ٢٠٪ من فرص العمل المطلوبة سنوياً (فى الأنشطة غير الزراعية) على النحو التالى :

١- جهاز تنمية المشروعات الصغيرة : (١٠٠ ألف فرصة عمل / سنة " كل عام " من خلال ضخ حوالى مليار جنيه مصرى لتنمية المشروعات الصغيرة) بتمويل قيام ١٤٣ ألف مشروع صغير بحجم تمويل قدره ٢,٨ مليار جنيه وساهمت هذه المشروعات فى توفير حوالى ٣٩٢ ألف فرصة عمل دائمة و ١١٧ ألف فرصة عمل مؤقتة .

٢- برنامج تنمية المجتمع ودوره فى التخفيف من مشكلة البطالة : عن طريق مجموعة أدوات مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلي :

(أ) تنمية المجتمعات المصرية الأقل نمو٣٠٨ .

(ب) دعم وتشجيع وتمويل المشروعات متناهية الصغر

(ج) دعم دور المرأة وتمكينها من المساهمة فى التنمية .

(د) مشروعات التنمية الصحية .

٣- برنامج تنمية الموارد البشرية : بامتصاص واستيعاب البطالة الناجمة عن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى بوجه عام .

٤- برنامج الأشغال العامة : وأهدافه الرئيسية هو تنمية وتطوير المجتمعات السكانية الأقل نمواً عن طريق تحسين وصيانة المرافق والخدمات وهياكل البنية الأساسية .

واستعرض أ./ محمد الفاتح محمد مصطفى ، ورقة عمل عن " **مجهودات وزارة القوى العاملة والهجرة فى حل مشكلة البطالة** " ، وتناول بعض " المؤشرات الرقمية حول القوى العاملة والتشغيل " ، مشيراً للانفجار السكانى الذى يتضاعف بدرجة تزيد على التوقعات على النحو التالى: عدد السكان (٩,٧ مليون نسمة ، ١٩ مليون نسمة، ٣٨ مليون نسمة ،٤٨ مليون نسمة ، ٥٩ مليون نسمة) للأعوام (١٨٩٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦) على التوالى .

وأن البطالة غالبيتها بين الشباب، حيث تتركز البطالة فى مصر فى خريجى مراحل التعليم إلى أكثر من٩٥٪ من حجم البطالة منهم ٧٥٪ من حملة المؤهلات المتوسطة .

ثم أشار لتخطيط القوى العاملة .. وأجهزة وزارة القوى العاملة والهجرة المعنية بسياسات الاستخدام (التشغيل)، كالآتى :

أولاً : تخطيط القوى العاملة حيث حدد القرار الجمهورى ١٦٥ لسنة ١٩٩٦ - المعدل للقرار الجمهورى ١٦٥ لسنة ١٩٧٩ - وظائف وزارة القوى العاملة والهجرة ومهامها وهيكلها الإدارى ، بما يؤكد دورها الحيوى والمهم فى تخطيط وتنمية الموارد البشرية بهدف رعاية القوى العاملة وتنظيم استخدامها فى الداخل والخارج ورفع كفاءتها الإنتاجية .

ثانياً : جهاز الاستخدام " التشغيل " بالوزارة لتحقيق المهام على الوجه التالى :

١- على المستوى القومى .

٢- على المستوى المحلى (المحافظات)

وتناول دور وزارة القوى العاملة والهجرة فى مجال الاستخدام " التشغيل " من خلال :

١- آليات التنفيذ ,فى ظل اقتصاديات السوق الحر . حيث آليات السوق والخصخصة وتشجيع روح المبادرة والمنافسة والأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة وتحرير التجارة .

٢- آلية رسم سياسات فعالة وواضحة ومدروسة للاستخدام على المستوى القومى .

وعرض لجهود وزارة القوى العاملة والهجرة فى مواجهة مشكلة البطالة من خلال :

١- تطوير مكاتب الاستخدام . ٢- النشرة القومية للتوظيف .

٣- إجراء دراسة عن التشغيل فى القطاع غير المنظم .

وعرض لاستمرار جهود وزارة القوى العاملة والهجرة فى مواجهة مشكلة البطالة فى عدة نقاط أهمها:

(أ) التشغيل من خلال تفعيل شبكة مكاتب الاستخدام التابعة لوزارة القوى العاملة والهجرة.

(ب) تشجيع التوظيف الذاتى (العمل المستقل) .

(جـ) البحث عن فرص عمل بالخارج يجرى حاليا تحديث المعلومات والبيانات عن أسواق العمل بالدول المستقبلة للعمالة المصرية واحتياجاتها المستقبلية بوجه عام والمصرية بوجه خاص .

(د) دراسة إمكانية استكمال مشروع الوكالة القومية للاستخدام بالتعاون مع منظمة العمل

الدولية ووزارة العمل الفرنسية .

(هـ) فى مجال التدريب المهنى .

كذلك قدم / أ . محمد حسن السباعى بحثاً بعنوان " **دور أجهزة الحكم المحلى فى إتاحة فرص العمل للشباب من خلال المشروعات الحرفية والصغيرة** "، مبيناً أن مصر شهدت خلال الآونة الأخيرة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى أعقبت تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادى والتعامل وفق آليات السوق وتنفيذ برامج الخصخصة كان أبرزها زيادة معدلات البطالة وخاصة بين شباب الخريجين وعدم استيعاب سوق العمل لأعدادهم المتزايدة سنوياً .

وأشار للعوامل المسببة للبطالة وفى مقدمتها ما يلى :

١- تقلص دور الدولة فى تعيين الخريجين .

٢- تواضع الأسواق المحلية .

٣- افتقار الكثير من الشباب الباحث عن الوظائف إلى المهارات والقدرات لأسواق العمل .

٤- انحسار دور العمالة المصرية فى أسواق العمل العربية .

٥- الآثار الجانبية لعمليات الخصخصة .

٦- الزيادة المستمرة فى عدد السكان .

٧- عدم توافر المعلومات والبيانات الكاملة التى تحتاج إليها الأنشطة الاقتصادية المتنوعة .

وتناول التنظيم الإسلامى للعمل وأثره فى حل مشكلة البطالة من خلال : ١- تحديد ساعات العمل . ٢ - عدم اكتناز المال . ٣- تشجيع الاستثمار والتنمية . ٤- تحديد دور بيت المال . ٥- تشجيع تنمية الأراضى غير المستغلة .

وبين أن المشروعات الحرفية والصغيرة تعد أحد الدعامات الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، نظراً لما تتمتع به من مميزات نسبية . وأن نجاح المشروعات الحرفية والصغيرة فى الحد من مشكلة البطالة يتطلب :

١- أن يكون دورها فى ظل استراتيجية شاملة .

٢- ضرورة توافر المناخ المناسب لقيام وتنمية المشروعات الحرفية والصغيرة .

٣- الحفاظ على المزايا النسبية الكامنة فى تلك المشروعات .

٤- استمرارية قيام الأجهزة الحكومية المعنية والمنظمات غير الحكومية المهتمة بالمشروعات

بدورها فى المتابعة المستمرة للمشروعات الجديدة .

واشار إلى أن جهود الاتحاد التعاونى الإنتاجى فى توفير فرص عمل للشباب تتم من خلال:

١- برنامج نشر الصناعات الحرفية . ٢- المشروع التعاونى لتدريب وتأهيل المرأة حرفياً .

٣- مجمع مبارك للتعاون الإنتاجى بالعاشر من رمضان .

٤- مدينة مبارك للتعاون الإنتاجى بمحافظة بور سعيد .

٥- تشجيع الأعضاء التعاونيين على إقامة مشروعات إنتاجية جديدة .

وبالنسبة للمشروعات المستقبلية للاتحاد ودورها فى توفير فرص عمل للشباب فتتمثل فيما يلى:

١- مشروع توفير مائة ألف فرصة عمل جديدة للشباب .

٢- مشروع إقامة مدينة حرفية بمحافظة القاهرة .

٣- مشروع إقامة مدينة حرفية بمحافظة الجيزة .

٤- التوسع فى مشروع إحياء الحرف التراثية .

وعرضت / د. زينب صالح الأشوح ، بحثاً عن " **البطالة فى مصر فى فترة التخصيصية والحلول الكامنة فى الاستثمارات البيئية**" ، وبينت أنه منذ أوائل التسعينيات بدأت مصر فى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى ، ومن النتائج الظاهرة لتطبيق تلك السياسات التحويلية ، إفلاس أعداد متزايدة من المشروعات الخاصة (الصغيرة والمتوسطة) نتيجة لفتح باب الاستيراد وإلغاء الحماية الجمركية للإنتاج الوطنى، وبيع أعداد متزايدة من وحدات القطاع العام ، وقد نتج عن ذلك الاستغناء عن أعداد متزايدة من العمالة القائمة ، بالإضافة إلى تزاحم طوابير المستجدين الراغبين فى العمل .

وتناولت فى بحثها أهم أنواع البطالة ومسبباتها من حيث : المعنى الاقتصادى العام للبطالة: والذى يعنى فى اللغة تعطيل العامل أو قطع العمل .

أنواع البطالة وبعض مسبباتها :

١- البطالة السافرة أو المطلقة أو الصريحة .

٢- البطالة الجزئية أو الاحتكاكية .

٣- البطالة الهيكلية .

٤- البطالة المقنعة .

٥-البطالة الإجبارية .

٦- البطالة الاختيارية . (.... إلخ) .

وبخصوص الوضع الحالى للبطالة فى مصر أكدت تضارب الصور الرقمية المتاحة حول مشكلة البطالة ، إلا أنه فى عام ١٩٩٠ كان هناك ١,٣ مليون شخصاً متعطلاً بنسبة ٨,٣ ٪ من إجمالى القوة العاملة آنذاك ,وتقديرات أخرى للبطالة فى ذات الفترة تشير إلى أنها تتراوح بين ٢-٣ مليون فرد بنسبة ١٣٪ - ٢٠٪ من إجمالى القوى العاملة . وأن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء قدر حجم البطالة فى عام ٩٣ بنحو ١,٦٢٦ مليون متعطل ,بينما قدرتها وزارة القوى العاملة فى ذات العام بنحو ١,٣٦٠ مليون .

ثم ألقت الضوء على الاستثمارات البيئية والعمالة فيها من خلال التجارب العملية من خلال ما يلى :

١- التنمية المطردة كمصدر رئيسى لفكرة جديدة لحل مشكلة البطالة .

٢- جدوى الاستثمارات البيئية فى مجال التشغيل .

٣- الاستثمارات البيئية خارج مصر .

٤- الاستثمارات البيئية داخل مصر .

وتناولت الاستثمارات البيئية وتصورات لدورها التشغيلي ,ووضحت أن هناك اتجاهاً للتوسع فى الاستثمارات البيئية فى خارج مصر وداخلها . ويبدو أن أهم ما يؤخذ عليها هو ضخامة تكاليف إقامتها التى يعتقد أنها ستؤدى إلى زيادة البطالة نتيجة انخفاض الطلب على المنتجات والخدمات المرتبطة بها مشيرة إلى:

١- قواعد عامة لتقييم الدور التشغيلى للاستثمارات البيئية .

٢- تصنيف الاستثمارات البيئية والدور التشغيلى وفقاً للمجموعات التالية فى مجال التشغيل والتوظيف :

(أ) مشاريع كوارث أو طوارئ .

(ب) استثمارات لتنظيف البيئة المهنية والمنزلية والخارجية .

(ج) استثمارات بيئية أمنية .

(د) تشييد وبناء بيئى .

(هـ) الاستثمار فى تطوير العشوائيات ومجالات البنية الأساسية .

(و) مشروعات إنشاء المدن الجديدة .

(ز) استثمارات المخلفات والنفايات .

وقدم دكتور / محمد موسي عثمان ، بحثاً بعنوان " **(مشكلة البطالة) بحثاً فى النظرية الاقتصادية : نحو استراتيجية مقترحة للعلاج** " موضحاً أن الفكر المصرى ظل - مثله فى ذلك مثل الفكر العربى - مهتماً بالاتجاه نحو الرومانسية ، وتغليب الجانب السياسى والاجتماعى على الجانب الاقتصادى فى دراسة المشاكل القومية .

وعرض للنظرية الكلاسيكية والنظرية الماركسية ، موضحاً أن مشكلة البطالة احتلت مكانة مهمة فى النظرية الكلاسيكية باعتبار أنها أكثر المشكلات إثارة للتطرف والعنف والاضطراب.

وفيما يتعلق بالنظرية الماركسية نجد أنها قد أخذت من النظرية الكلاسيكية أهم منجزاتها ، ثم وقفت منها موقف النقد ، وانتهي الأمر بنظرة مخالفة لما ذهب إليه الكلاسيك ، وموضحة أن البطالة تنشأ نتيجة اختلاف قيمة السلع التى حصل عليها العمال من أجور ، وما حصل عليه أصحاب الأعمال من فائض قيمة ، وانهيار معدل الربح ، بين المشروعات، والانتعاش فى المشروعات الأخرى ، وتخلص النظرية الماركسية إلى أن النظام الرأسمالى يؤدى إلى الافقار الدائم والمقصود للعمال ، وإلى اندلاع الثورة .

ونظرية النيوكلاسيك : تنكرت لأهم تعاليم ومنجزات النظرية الكلاسيكية ، واهتمت بتجريد التحليل الاقتصادى من البعد الاجتماعي ، والتركيز على الأسواق، والأسعار ، وتطور النقود وعمليات الائتمان ، وتبرير المتناقضات الطبقية ، ويلاحظ عدم اهتمام النظرية النيوكلاسيكية بمشكلة البطالة ، ولهذا تعرضت للكثير من الانتقادات التى ظهرت فيما بعد ، وفتحت المجال لظهور النظريات الحديثة والمعاصرة .

نظرية كينز : تعرف نظرية كينز بأنها نظرية البطالة، حيث كانت المشكلة الأساسية التى قام كينز بدراستها وتحليل أبعادها هى كيفية إنقاذ النظام الرأسمالى من مشكلة البطالة، ولقد كان يوم

الخميس الأسود فى ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٩ ، وهو اليوم الذى وضع النظرية النيوكلاسيكية فى مأزق شديد ، ووصل حجم البطالة فى العام نحو ١٠٠ مليون عاطل ، وإفلاس مئات الآلاف ، وانهيار قيم عملات ٥٦ دولة رأسمالية ...إلخ .

ويرى كينز أن الطلب الكلى الفعال (هو الذى يحدد العرض الكلى) ، وبالتالى حجم الناتج والدخل والتوظف، ويتم مواجهة البطالة بزيادة الاستثمار ، ونادى كينز بضرورة تدخل الدولة لمواجهة مشكلات البطالة .

ثم عرض النظريات الحديثة والمعاصرة التى تعالج مشكلة البطالة وهى :

١- نظرية النقديون : وتعتبر هذه النظرية ذات تيار فكرى مميز فى مناقشة مشكلة البطالة الدورية وعلاقتها بالأدوات النقدية ، وخلاصة الأمر فى هذه النظرية أن البطالة الإجبارية ، لا مكان لها فيها ، وكانت هذه النقطة من أهم عوامل النقد التى وجهت إليها .

٢- نظرية معدل البطالة الطبيعي : شهدت هذه النظرية النور على يد A. W . Phillips عام ١٩٥٨ ، حيث توصل إلى أن هناك علاقة بين نسبة العاطلين إلى إجمالى السكان ، ومعدل التغير فى أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة .

٣- نظرية الموجات الاقتصادية طويلة الأجل : وظهرت عام ١٩٢٥ على يد N. Kon-dratieff ، ولم يعطى مشكلة البطالة أهمية كبيرة فى تحليله للموجات .

كما عرض للنظريات المعاصرة ومنها :

١- نظرية اقتصاديات جانب العرض : ويعتقد أنصار هذه النظرية ,أن أزمة البطالة والركود فى الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة ,لا تكمن فى نقص الطلب الكلى الفعال كما ذهب إلى ذلك الكينزيون ، وإنما فى نقص قوى العرض .

٢- نظرية التوقعات الرشيدة : تبين أن البطالة السائدة فى النظام الرأسمالى هى اختيارية وليست إجبارية ، فالبطالة تتزايد لأن الناس يبحثون عن وظائف أفضل فى فترة الكساد ، وليس بسبب أنهم لا يجدون وظائف ، فالناس متعطلون لأنهم يعتقدون أن الأجور الحقيقية منخفضة جداً ، ولا تغريهم على العمل .

٣- النظرية المؤسسية : ويرى بعض أنصار هذه النظرية أن من آثار الثورة التكنولوجية تفاقم مشكلة البطالة، وأن مشكلة البطالة لم تعد مشكلة كم ، بل مشكلة كيف ، وأن علاج مشكلة البطالة سيكون من خلال التوسع فى مجالات الخدمات الإنسانية ، مثل رعاية المسنين ، ورياض الأطفال ، والخدمات الصحية ، والأمن الشخصى ، والترويح والسياحة ، والخدمة المنزلية أو رعاية الأطفال ... إلخ .

٤- النظرية الكينزية الجديدة : وهى توضح ضرورة إبعاد الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى ، والقبول بفكرة ارتفاع معدل البطالة كمفسر لمشكلة البطالة ، وأنه للخروج من مأزق البطالة والتضخم يتعين أن يكون هناك ثبات فى معدل نمو عرض النقود .

٥- النظرية الكلاسيكية الجديدة : تقوم هذه النظرية على الجمع بين التوقعات الرشيدة وخاصية التصحيح الذاتى للأسعار والأجور المتصفه بالمرونة العالية والبطالة .

وعرض للاستراتيجية المقترحة للعلاج ، والتى تقوم على تبنى سياسة التنمية المستدامة لتحقيق معدلات عالية للنمو ، من خلال ما تستند إليه من قدرة على التراكم ومن تغيير فى بنية الاقتصاد القومى ، ومن توسيع للطاقات الإنتاجية ، وخلق فرص متزايدة للتوظيف ، وهى الإطار الأمثل لعلاج مشكلة البطالة .

كما قدم / د. نجاح عبد العليم أبو الفتوح بحثاً بعنوان " **الخيار التكنولوجى وحل مشكلة البطالة فى مصر** " أوضح فيه أن التكنولوجيا هى " معرفة " وتحديداً معرفة كيفية الوفاء بأغراض إنسانية معينة بطريقة يمكن تحديدها وإعادة إنتاجها ، فالتقنية والحال كذلك أسلوب لتطبيق المعلومات أو أسلوب تطبيق ناجم عن تجربة أو خبرة مباشرة ، وأهمية التكنولوجيا والتقنيه ، أن المعرفة العلمية والتكنولوجية أصبحت تمثل ٨٠٪ من اقتصاديات العالم المتقدم بينما ٢٠٪فقط هى نصيب رأس المال والعمالة والموارد الطبيعية .

وأشار لبعض الآثار السلبية المحتملة للتكنولوجيا والتقنية فيما يتعلق بحل مشكلة البطالة، مبيناً أن التقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال يمكن من ناحية ، أن تحقق إنتاجاً وفيراً فتزيد مستوى العرض الكلى ، ويمكن من ناحية أخرى أن تحدث قصوراً فى مستوى الطلب الكلى نتيجة لصور التسربات التى يمكن أن تنتج عنها.

ثم تناول رؤية لخيار تكنولوجى وتقنى من منظور إسلامى ، وأكد أن التغير التكنولوجى والتقنى يظل أمراً متعلقاً بتطور الوسائل وليس الأهداف النهائية للمجتمع الإسلامى وقيمه السامية، وضرورة للحاق بركب العلم والمعرفة وريادته .

وأن إنتاج التكنولوجيا، سيما تكنولوجيا المعلومات أمر يشكل أهمية بالغة يرقى إلى مرتبة الفرض الواجب ، فهى عماد مستحدث للاقتصاد الآن فى المستقبل .

أما بخصوص تكنولوجيا الإنتاج (أو التقنيات) فذكر أن التقدم التكنولوجى والتقنى هو وسيلة لخدمة أهداف نهائية ، فالعدل بالحق وهو هدف نهائي فى الاقتصاد الإسلامى يعطى للتغير التكنولوجى والتقنى غايته النهائية وهى تحقيق مستويات مشروعة أفضل من قضاء حاجات الناس فى الحاضر والمستقبل .

وقدم اقتراحاً يتضمن خطوطاً عريضة لخيار تقني ومحاوره ثلاثة :

المحور الأول : ويرتكز على العمالة الأقل مهارة ، ويعتمد على استخدام تقنيات كثيفة الاستخدام للعمل من أجل إنتاج سلع وخدمات للاستهلاك المحلى سيما للفقراء والطبقة الوسطى .

المحور الثانى : ويرتكز على عمالة أكثر مهارة ، ويعتمد على استخدام تقنيات كثيفة الاستخدام للعمل .

المحور الثالث : ويرتكز على عمالة ماهرة ومتميزة ويعتمد على تقنيات كثيفة الاستخدام لرأس المال وأخرى كثيفة الاستخدام للمدخل المعلوماتى وذلك لإنتاج سلع وخدمات لها قدرة على المنافسة فى أسواق خارجية وكذا فى السوق المحلى كبديل للواردات .

ثم عرض لنموذج من تجربة لجنة زكاة دماص فى تشغيل الفقراء والمساكين .

استعرض / أ. د. رفعت السيد العوضى فى دراسة بعنوان " **قيمة العمل فى الإسلام** " ، وأظهر أن " قيمة العمل " تحتمل معنيين : الأول معنى قيمى، سواء أكان ذلك من وجهة نظر الفرد أم من وجهة نظر المجتمع . والثانى : يقصد بها معنى كمى اقتصادى . أى مقابل الجهد الذى يبذله الإنسان . ثم أشار لأهمية الوقت فى الإسلام من خلال " اقتصاديات الوقت – العبادات الإسلامية وأهمية الوقت – والصلاة أكفأ إطار لتنظيم الوقت " .

وأوضح أن هناك عناصر أساسية فى العمل والأجر ،وهى كالتالى :

١- الأجر ومستوى الكفاية : فالعمل معتبر ذو قيمة اقتصادية يستحق باذله مكافأة مادية , والمستأجر يلزم عليه توفير الأجير أجره مادام قد بذل العمل المتفق عليه .

٢- السوق وتحديد الأجر : إن الاقتصاديين يرون أن العمل سلعة كأية سلعة أخرى لها ثمن ، وأن هذا الثمن يتحدد بتفاعل قوى السوق وهى قوى العرض والطلب ، ويضع الإسلام بعض القواعد التى تنظم الأجر قبل المرحلة التى يبدأ فيها عمل السوق ، ومنها أن يكون الأجر بالنسبة للعامل مقدراً بالكفاية .

٣- مفهوم (خاص) للبطالة : ويعرف البطالة بأنها الكسل عن العمل لكسب الحلال أو الكسل عن القيام بأمر الآخرة .

ثم بين أن العمل أساس قيمة المنتج ، حيث إن نظرية القيمة تعتبر أول نظرية اقتصادية أو على الأقل من أوائل النظريات الاقتصادية التى شغل بها الاقتصاديون . فآدم سميث أعطى أولوية لموضوع القيمة فى كتابه ثروة الشعوب ، ونقل كارل ماركس نظرية القيمة إلى بؤرة الصراع المذهبى بين الرأسمالية والاشتراكية . وكتب ابن خلدون فى مقدمته عن دور العمل فى القيمة ، وملخص رأى ابن خلدون : تتحدد القيمة بناءً على مساهمة كل من العمل ورأس المال وملكية الموارد الطبيعية .

وألمح للعمل والحافز الاقتصادى ، من حيث :

١- الحافز فى الاقتصاد .

٢- تشريعات إسلامية عاملة على الحافز .

٣- الحافز فى الفكر الاقتصادى عند ابن خلدون.

٤- إيجابيات فى التصور الإسلامى للحافز الاقتصادى وأثر ذلك على قيمة العمل .

وقدم كذلك / أ . د. رفعت السيد العوضى دراسة عن " **العنصر البشرى فى العالم الإسلامى والتحدى الحضارى المعاصر** " حيث تناول :

١- العنصر البشرى صانع الحضارة ، وأن كل عنصر يرتكز على محور، كالمحور الاقتصادى والمحور الاجتماعى والمحور السياسى ، والعنصر البشرى هو العنصر الرئيسى الفاعل فى هذه المحاور كلها .

٢- الإنتاجية الاقتصادية للعنصر البشرى فى العالم الإسلامى ، وتعبر إنتاجية الفرد عن مدى مساهمته فى الناتج القومى للمجتمع ، وكشفت الدراسة المقارنة لمتوسط دخل الفرد فى البلاد الإسلامية وبالتالى الإنتاجية الاقتصادية للعنصر البشرى عن انخفاض شديد وذلك بالمقارنة مع مجموعة الدول المتقدمة .

٣- بعض مؤشرات الصحة فى العالم الإسلامى، فالعنصر البشرى أحد عوامل الإنتاج ، وهو يحتاج إلى نوع خاص من الاستثمارات التى تسمى الاستثمارات الاجتماعية ،ومن صورها الاستثمارات فى الرعاية الصحية ، وتعتبر الاستثمارات الاجتماعية اللازمة للعنصر البشرى للدول الإسلامية والتى تظهرها البيانات منخفضة، وفى بعض الدول الإسلامية منخفضة انخفاضاً شديداً. ولا شك أن هذا يعكس نفسه فى العنصر البشرى باعتباره عاملاً من عوامل الإنتاج ، وهذا بدوره يعكس نفسه فى قيمة العمل فى البلاد الإسلامية .

٤- بعض مؤشرات التعليم فى البلاد الإسلامية من خلال :

أولاً : الأمية " حالة الأمية " فى العالم الإسلامى وهى تعتبر حالة خطيرة . ومن المعروف أنه توجد علاقة عكسية بين معدل الأمية والتقدم، فكلما زاد معدل الأمية انخفض التقدم أى زاد التخلف. كما أنه من المعروف وجود علاقة عكسية أيضاً بين معدل الأمية وقيمة العمل ، فكلما زاد معدل الأمية انخفضت قيمة العمل معبراً عنه بالأجر أو بمساهمته فى الناتج القومى .

ثانياً : التعليم العالى : حالة العالم الإسلامى من حيث التعليم مقارناً بما عليه حال العالم المتقدم تعطى النتيجة التالية : قيمة العمل فى العالم الإسلامى مقاسة بالمساهمة التى يعطيها فى الناتج القومى تعتبر منخفضة ، وترتيباً على ذلك تكون قيمته مقاسة بالأجر منخفضة انخفاضاً شديداً .

جاءت توصيات البحث كالتالى :

١- غرس قيم الإسلام بشأن الوقت .

٢-وضع سياسات للأجور مؤسسة على الشريعة الإسلامية ، بحيث تربط هذه السياسات الأجر بالإنتاجية.

٣- وضع سياسات للملكية تلتزم بتطبيق الشريعة الإسلامية بشأن دور العمل فى ملكية

مصادر الثروة الطبيعية .

٤- وضع سياسات للاستثمارات ذات الطابع الاجتماعى التى نعمل على الإعداد البدني للفرد فى العالم الإسلامى .

٥- وضع سياسات تعليمية ترتب القضاء على الأمية ، وتوسيع قاعدة التعليم الجامعى بحيث تؤدى إلى أن تطلق إبداعات عقل الإنسان المسلم فى اكتساب المعارف والفنون المعاصرة .

وعرضت / أ . د. نعمت عبد اللطيف مشهور بحثاً عن " **دور الأسس والآليات الإسلامية فى مواجهة مشكلة البطالة** " ، أشارت فيه إلى أن البطالة تعد من أخطر المشكلات التى تعانى منها غالبية اقتصاديات العالم بدرجات متفاوتة ، والتى تستنفر القائمين على شئون الدولة لاتخاذ السياسات والإجراءات الكفيلة بمواجهة أنواعها المختلفة ، وخاصة البطالة الإجبارية ، وتعانى مصر من تحدى البطالة بأنواعها المختلفة ، وتأثيرها المتزايد على مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وقد جعل الاقتصاد الإسلامى للعمل مكانة هامة ، فهو واجب على كل مسلم فضلاً عن كونه حقا له ، يحقق من خلاله ذاته ، ويوفر الكفاية له ولمن يعول . وأشارت فى هذا الصدد إلى نقطتين : أولاً : أسس الاقتصاد الإسلامى : حيث يقوم الاقتصاد الإسلامى على مبدأ أن كل نشاط اقتصادى حلال ، إلا ما تم تحديده بضابط فى الكتاب والسنة ، وتشمل هذه الضوابط :

١- تحريم الاكتناز . ٢- تحريم الربا .

٣- تحريم الاحتكار . ٤- منع الظلم والضرر .

وتشترك هذه النواحى الاقتصادية فى أنها تحرم الاقتصاد من جزء هام من موارده الطبيعية والمالية ، والتى يحصل أصحابها على دخول لا تعبر عن مساهمتهم فى النشاط الإنتاجى .

ثانياً : آليات الاقتصاد الإسلامى : ويكون لتطبيقها دور مؤثر فى مواجهة مشكلة البطالة والتخفيف من حدتها فى المدى القصير ، والإسهام فى انحسارها فى المدى الطويل وتنقسم الآليات إلى ما يلى :

١- الآليات الإلزامية ، وتضم : أ- فريضة الزكاة . ب- واجب العمارة . ج- دور الدولة .

٢- الآليات التطوعية ، وتضم : أ- الوقف الإسلامى . ب- الصدقات التطوعية .

وأوضحت أن المنهج الإسلامى عندما يعلى من شأن العمل ، ويجعله حقاً لكل فرد فى

المجتمع ، إضافة إلى كونه واجباً عليه ، فإنه يضع من الضوابط والأسس ما يضمن تشكيل المجتمع الإسلامى اقتصادياً واجتماعياً وما يتفق مع توفير فرص عمل وفيرة ومتجددة لكل الأيدى العاملة بالمجتمع .

أما د . رفعت عبد الباسط محمود ، فقد أسهم بورقة بعنوان " **نحو تصور لمدخل إسلامى معاصر فى مواجهة ظاهرة البطالة** " ، أثبت فيها أن البطالة فى مصر قد أصبحت، وبالفعل من المشكلات المؤثرة ، خاصة إذا ما تتبع الباحث الجاد تقديراتها خلال سلسلة زمنية قد تصل إلى عشر سنوات ، ليتبين له تزايد أحجامها ، وتفاوت معدلات نموها ، وتقسيماتها ، وتأثيراتها على المجتمع جميعه .

وفيما يخص الإسلام والاتجاه نحو مواجهة ظاهرة البطالة : فإن الإسلام يؤكد على روح العمل المنتج، وعلى ضرورة رفع قيمة العمل ، والحلول الهامة المطلوبة لمواجهة ظاهرة البطالة ترتبط ارتباطاً عضوياً بقدرة الباحثين على اكتشاف القيمة الجوهرية المتضمنة للمبادئ الإسلامية، والقدرة على دعم قيمة العمل فى نفوس الشباب عامة والشباب المسلم بصفة خاصة .

ثم أشار للركائز الخمس الأساسية المطلوبة لدعم دور الإسلام فى مواجهة ظاهرة البطالة وهى :

الركيزة الأولى : العمل الجاد على بناء قواعد معلومات ، ومعدلات ظاهرة البطالة من خلال سلسة زمنية تصل إلى عشر سنوات .

الركيزة الثانية : تبنى التفكير العلمى واللجوء إلى الإجراءات المنهجية العلمية فى تحديد الموارد والإمكانيات المتاحة ، والتخطيط لها .

الركيزة الثالثة : التأكيد على أهمية التخطيط الاقتصادى الجاد .

الركيزة الرابعة : أن المنهج الإسلامى ، الجدير بالاتباع فى التصدى للظواهر ، والمشكلات الاجتماعية ، يستند إلى تعاليم عقائدية وأخلاقية وتشريعية واقتصادية وقيمية .

الركيزة الخامسة : أن ظاهرة البطالة لا توجد فى فراغ ,بل يتلازم معها صورة ، أو صور متنوعة من الاختلالات .

وعرض الدكتور / سيد محمد عبد الوهاب بحثاً عن " **دور الزكاة والضرائب فى مواجهة**

مشكلة البطالة " ، موضحا أن قضية البطالة فى الوقت الحالى تمثل إحدى المشكلات الأساسية التى تواجه معظم دول العالم بالرغم من اختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والسياسية ، ومؤكداً أن البيانات تظهر خطورة مشكلة البطالة فى مصر سواء من حيث الحجم أو الآثار المباشرة أو غير المباشرة على التنمية الاقتصادية .

وتناول فى بحثه كذلك مشكلة البطالة والعوامل التى أدت إلى انتشارها فى مصر ، مبيناً أن البطالة لا تعتبر ظاهرة جديدة لأن المجتمع المصرى تعايش مع بطالة مختلفة الجذور والأحجام لسنوات طويلة ، وربما تفاقمت مشكلة البطالة نتيجة لتكاثر خريجى الجامعات خلال السنوات التى أوقفت فيها الحكومة سياسة تعيين الخريجين ، علاوة على تضاؤل فرص العمل فى دول الخليج وغيرها من الدول التى كانت تمتص عدداً لا بأس له من العمالة المصرية .

ومن أهم صور البطالة انتشاراً فى مصر الصور الثلاث التالية :

١- بطالة سافر: وتظهر بشكل واضح فى فائض العرض فى سوق العمل مقارناً بالطلب عليه

٢- بطالة مقنعة : وتتمثل فى الحالة التى يصبح فيها الناتج الحدي للعامل صفراً أو سالباً أو ضئيلاً بدرجة لا تذكر .

٣- بطالة اختيارية : وهذا النوع يتمثل فى اختيار الفرد الفراغ بدلاً من العمل واكتساب الأجر الإضافى لأنه حقق دخلاً كبيراً وفر له مستوى مرتفعا من المعيشة تصبح معه الراحة مفضلة على الأجر الإضافى الذى يحصل عليه لأنه يصبح العزوف عن العمل يصبح مفضلاً على بذل المزيد من الجهد .

ثم أوضح أن أسباب ظهور البطالة هى :

١- الزيادة المستمرة فى السكان .

٢- طبيعة النظام الاقتصادى .

٣- الحجم المتواضع للسوق الداخلية التى يمكنها استيعاب كميات من السلع المنتجة وتلك التى يمكن أن تنتجها الطاقات المتاحة للمجتمع .

٤- افتقار الكثير من الشباب الذى يبحث عن الوظائف إلى المهارات والقدرات الشخصية التى يطلبها سوق العمل بالداخل والخارج .

٥- الاعتماد على العالم الخارجى فى تنفيذ المشروعات الحيوية .

٦- عدم قدرة القطاع الخاص المصرى باستثماراته على استيعاب العمالة القادمة إلى سوق العمل .

ثم عرض لدور الزكاة فى مواجهة مشكلة البطالة ، فهى ليست تبرعاً أو إحساناً بل أنها من النظام العام للدولة حيث تتميز بما يلى :

١- تعتبر الفريضة المالية فى الإسلام فهى مورد دائم لبيت المال .

٢- تعتبر نظاما اقتصاديا متكاملا لأنها تدفع الأموال نحو التداول والاستثمار .

٣- أنها نظام اجتماعى حيث تكفل التضامن بين أفراد المجتمع .

٤- كذلك فهى نظام أخلاقى لأنها تطهر الأغنياء من الشح والبخل وتطفئ نار الحقد والحسد فى قلوب الفقراء والمساكين .

ثم أوضح دور الضرائب فى معالجة مشكلة البطالة كما يلى :

١- الحد من زيادة النسل عن طريق فرض ضرائب إضافية على الأسر التى يزيد عدد أفرادها عن حد معين أو عدم منح إعفاءات ضريبية على دخول الأسر التى يزيد عددها عن عدد معين .

٢- تشجيع العمل عن طريق خلق فرص عمل جديدة .

٣- المساهمة فى المحافظة على المستوى الغذائي والصحى لأفراد المجتمع .

٤- استخدام الضرائب الجمركية أو الإعفاء منها أو تخفيضها وذلك لجذب الخبرات الفنية ووسائل الإنتاج.

وقدم الدكتور / عبد العزيز فرج محمد موسى ، بحثاً بعنوان "**من الأساليب المقترحة لحل مشكلة البطالة : إحياء الوقف الإسلامى ودوره فى توفير فرص عمل جديدة** " ، أشار فيه لماهية الوقف قائلا :

أولاً : عند أهل اللغة : قيل هو الحبس والمنع ، يقال وقفت الدابة وقفاً ووقوفاً، إذا جلست فى مكانها وسكنت فيه ، ويجمع على أوقاف كوقت وأوقات ومنه الموقف، لأن الناس يقفون فيه يوم الحساب ، أى يحبسون للحساب .

ثانياً : تعريف الوقف عند الفقهاء : هو تعريف الحنابلة بأن الوقف عبارة عن تحبيس الأصل وتسبيل الثمرة، لكونه أبين لحقيقة الوقف ولاتفاقه مع قول النبى (صلى الله عليه وسلم) لعمر بن

الخطاب (رضى الله عنه) "أحبس أصلها وسبل ثمرتها" .

ثم عرض لأنواع الوقف عند الفقهاء وهى :

النوع الأول : الوقف الخيرى : وهو الذى يكون لجهات البر والخير العامة مثل المدارس والمساجد والجامعات والمستشفيات والملاجئ وعلى الفقهاء والمساكين وابن السبيل .

النوع الثانى : وهو الذى يقصد به تحقيق نفع خاص لبعض الأفراد ، كالوقف على بعض الأبناء دون البعض ، أو الأقارب دون غيرهم .

ثالثاً : حكم الوقف شرعاً : اتفق الفقهاء على جواز وقف العقار مطلقاً، كما يجوز وقف المنقول إذا كان تابعاً للعقار كالبناء والشجر تبعاً للأرض .

كما أثبت أن للوقف أثاراً كبيراً فى علاج مشكلة البطالة لو أحسن استخدامه إذ بمقدوره الإسهام فى إيجاد حلول جذرية لهذه المشكلة التى أصبحت إحدى المشكلات الكبرى، موضحاً دعوة الإسلام للعمل وتحريمه البطالة لأن البطالة أحد العوامل الرئيسية للفقر لذا اهتم الإسلام بالعمل وجعل له مكانة كبرى فى شرعه إذ لا يعرف البطالة ولا يعترف بها وإنما أمر بالكسب الحلال والعمل والحث عليه حتى تتحقق سعادة الفرد والجماعة .

أنواع البطالة وحكمها فى الإسلام :

النوع الأول : بطالة العجز عن العمل : فالعجز عن العمل لمرض أو لشيخوخة أو لصغر أو لعته فهؤلاء عاجزون عن الكسب وهم ممن يستحقون مال الزكاة.

النوع الثانى : بطالة غير العاجزين : وهؤلاء هم المتواكلون على الغير والقادرون على الكسب والعمل وهم غير عاجزين بدنياً ولم يبحثوا عن سبيل الكسب بل قعدوا وارتضوا لأنفسهم التعرض بالسؤال، فهؤلاء لا يحل لهم أخذ الزكاة ما داموا قادرين على الكسب بما يكفيهم مؤنة يومهم .

ثم تناول إحياء الوقف الإسلامى ودوره فى توفير فرص عمل جديدة ، من خلال :الفرع الأول : معوقات إحياء الوقف الإسلامى :

- إلغاء المشروع للوقف الأهلى : كان أول قانون للوقف هو القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ الذى أعقبه مرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى غير القانون السابق ثم لاحقه قوانين كثيرة كان

آخرها القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٠ والذى ألغى بدوره الوقف الأهلى والمشترك وجعل الوقف قاصراً على الوقف الخيرى على جهات البر فقط .

الفرع الثانى : سبل إحياء الوقف وإيجاد فرص عمل جديدة بالوسائل الآتية :

١- إلغاء كافة التشريعات التى ألغت الوقف الأهلى واستعادة دوره فى التنمية .

٢- تحفيز الناس إلى الوقف وبعث الوعى بينهم بكافة الوسائل باعتباره صدقة جارية .

٣- الاهتمام بالولاية على الوقف وإدارته .

٤- الأخذ بالأساليب الحديثة فى استثمار أموال الوقف .

٥- التزام الدولة برد الأوقاف الخيرية إلى أوجهها التى حددها أصحابها لها .

ويتحقق دور الوقف بما يلى (أ) الاستفادة بقدرات هؤلاء العاطلين القادرين على العمل بتدريبهم على بعض الحرف والمهن التى تتلائم مع إمكانياتهم بتمويل من الوقف . (ب) تمكين الجمعيات الخيرية من تفعيل دورها فى استثمار أموال الوقف . (جـ) تقديم القروض وتيسير الحصول عليها للعاملين الذين لا يستطيعون إيجاد الأدوت والآلات الخاصة بهم وتعتبر رأس أموالهم. (د) إنشاء صناديق وقفية للإنفاق من ريعها على استصلاح واستزراع وتنمية الصحراء .

أما الدكتور / شوقى عبده الساهى ، فقد شارك ببحث عن " **دور إحياء الأرض الموات فى حل مشكلة البطالة** " ، موضحا:

١- أهمية الأرض فى الاقتصاد .

٢- الواقع المؤلم للأرض اليوم وآثاره الخطيرة .

٣- اهتمام الشريعة الإسلامية بالأرض .

وشرح فى الفصل الأول : المقصود بإحياء الأرض الموات وطرق تعميرها من منظور الفقه الإسلامى:

المبحث الأول : (متناولا مفهوم إحياء الموات وبما يكون فى الفقه الإسلامى) ويشتمل على مطلبين الأول (مفهوم إحياء الأرض الموات) : وإحياء الأرض : بث الحياة فيها بالإحاطة أو الزرع أو العمارة، ونحو ذلك ، تشبهها بإحياء الميت وبث الروح فيه . والمطلب الثانى : يكون إحياء الأرض الموات بكل وسيلة جرى عليها العرف على اعتبارها إحياءً وتعميراً للأرض .

المبحث الثانى : (إحياء الأرض الموات واجب شرعى) : والأرض الموات وكل ما كان ليس لأحد فيه ملك ، وليس فى يد أحد ، فللإمام أن يقطعه لمن يمكنه استصلاحها وزرعها والاشتغال فيها والعمل عليها ، طالما رأى الإمام أن فى إقطاعها خيراً للمسلمين ونفعاً عاماً لهم .

المبحث الثالث : صور وطرق إحياء الأرض الموات من منظور الفقه الإسلامى، وصوره هى :

(أ) أن يعمد الشخص إلى أرض لم يتقدم ملك عليها - أى غير مملوكة لأحد - فيحييها بالسقى، أو الزرع أو الغرس ، أو البناء ، فتصير بذلك ملكه .

(ب) بالنسبة للإحياء بطريق الإقطاع : وهو جعل بعض الأراضي الموات مختصة ببعض الأشخاص، فيصير ذلك البعض أولى به من غيره ، ولكن بشرط أن يكون من الموات الذى لا يختص به أحد .

(جـ) بالنسبة لاحتجار الأرض الموات : أن يسبق شخص إلى أرض من الموات ,معطلة ليس لأحد ، فيقيم حولها أحجاراً أو تراباً، أو حفراً ، أو علامة ما تدل على أنه حازها .

ثم أشار لموقف الأرض حالياً فى مصر ، وإذن الدولة فى الإحياء للمسلم والذمى .

الفصل الثانى : أثر إحياء الأرض الموات فى حل أزمة البطالة .

وتناول المبحث الأول (حق الفرد فى ملكية الأرض المحياه - دعوة لحل مشكلة البطالة) هذا وقد اشترط الفقهاء لملكية الأرض المحياة شروطا أهمها ، الشرط الأول : الإذن من الحاكم فى إحياء الموات . والشرط الثانى : تحديد مدة التحجير .

والمبحث الثانى : إحياء الأرض الموات فى التنمية الزراعية توفير فرص عمل جديدة للعاطلين، ولقد أعطى فقهاء الشريعة الإسلامية ، للتنمية الزراعية ، أهمية كبيرة .

والمبحث الثالث : إحياء الأرض الموات فى القطاعات الاقتصادية المختلفة علاج لمشكلة البطالة ، حيث يدعوا الفقه الإسلامى، إلى العناية بالقطاعات الاقتصادية المختلفة خاصة الرئيسية منها ، وهى الزراعة بقسميها النباتى والحيوانى، والصناعات شاملة التعدين، والإسكان والتعمير ، والنقل والمواصلات إلى غير ذلك من القطاعات الاقتصادية المختلفة .

التوصيات

التوصية الأولى : إعداد برنامج قومى لمكافحة البطالة تشرف عليه الدولة وتشارك فيه كل من المنظمات الأهلية والجامعات ومراكز البحوث والأجهزة المركزية ، يتضمن البرنامج إعداد خريطة شاملة للعمالة والبطالة فى مصر والتنسيق بين الجهات المعنية واقتراح حلول مبتكرة وغير تقليدية للحد من المشكلة ، والعمل على تفعيل الآليات الإسلامية لحل المشكلة ، والاعتماد على برنامج نظم المعلومات الذى بدأته وزارة التنمية المحلية لإعداد هذه الخريطة .

التوصية الثانية : يوصى المشاركون بالآتى :

أولا: دراسة التجارب التى تمت فى بعض القرى وعرضت فى الندوة والعمل على الإعلام بها ونقلها إلى قرى وأحياء أخرى .

ثانيا: العمل على حل المشكلات التى تواجه هذه التجارب وكيفية تفعيل دورها واعتبارها إحدى آليات البرنامج القومى المقترح لحل مشكلة البطالة .

ثالثا: الاعتماد على البعد الدينى لدى الجماهير لحثهم على الانخراط فى العمل التطوعى من خلال المنظمات الأهلية سواء بالجهود أو التمويل من خلال تنظيم عملية جمع الزكاة والاستفادة منها فى علاج المشكلة فى إطار البرنامج القومى المقترح .

رابعا: الاستفادة من أحكام فقه إحياء الموات فى تسهيل إجراءات استصلاح الأراضى وتوزيعها على الخريجين.

التوصية الثالثة : يوصى المشاركون بضرورة وجود أسواق عمل يتوجه إليها الشباب المتعطل للبحث عن فرصة عمل فيها ، وضرورة إجراء تدريب تحويلى لهم يعمل على اكتسابهم المهارات المطلوبة فى سوق العمل .